

Distr.: General
14 July 2016
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٧ (هـ) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢/٧٠. وهو يناقش مسألة مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات وردت من الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع.

* A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

110816 040816 16-12131 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٠ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، أكدت الجمعية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال.
- ٢ - وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧^(١).
- ٣ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كررت الجمعية العامة دعوتها إلى الدول الأعضاء بأن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية السبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير عملا بذلك الطلب.
- ٤ - وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتزم فيها آراءها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من الأردن وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال وغواتيمالا وكوبا وكولومبيا ولبنان. وترد هذه المعلومات في الفرع الثالث أدناه.

ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٠

- ٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تعزيز دورها في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ويتم تنسيق هذه المسائل فيما بين الوكالات في المقام الأول في إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يشمل نطاق عمله الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والذي ترأسه دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك في إطار آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة التي يرأسها مكتب شؤون نزع السلاح. وتتكفل الآليتان كلتاهما بالتأكد من مواصلة منظومة الأمم المتحدة إيلاء الاهتمام الكامل للجوانب ذات الصلة بالتنمية من مسألتي تنظيم التسليح ونزع السلاح.

(١) انظر الوثيقة A/CONF.130/39.

٦ - ومن الأمثلة على ذلك هو الدعم المنسق الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة على مدى العقد الماضي لفكرة دمج المواضيع ذات الصلة بالأمن في إمكانية متابعة الأهداف الإنمائية للألفية^(٢). وحيث إن هذا الهدف قد تحقق الآن إثر التوصل إلى اتفاق، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بشأن الغاية ١٦-٤ المتعلقة بالحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة، فإن الأمم المتحدة تسعى لمساعدة الدول على مواصلة تعزيز قدرتها على تحقيق هذه الغاية. وأظهرت النتائج التي توصل إليها الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٦، مزيداً من الدعم التوافقي لهذا الاتجاه. وتضمنت النتائج التي توصل إليها هذا الاجتماع تشجيع الدول على الاستفادة من برنامج العمل ومن التقارير الوطنية المقدمة بموجبه في مجال دعم جمع البيانات الخاصة بالمؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، وتشجيعها كذلك على تقديم المساعدة في بناء قدرات مستدامة على الإبلاغ عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جرى ضبطها وتسجيلها وتعقبها.

٧ - وثمة أمثلة أخرى على زيادة الصلات بين نزع السلاح وتنظيم التسليح والتنمية من بينها إنشاء مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة^(٣)، والتعاون الوثيق بين مكاتب ووكالات الأمم المتحدة على وضع معايير طوعية للحد من الأسلحة الصغيرة وإدارة الذخيرة، التي تتوفر على وجه الخصوص لبناء القدرات^(٤)، والبرامج التي تنفذها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح.

٨ - وقد حثت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٧٠ المجتمع الدولي على أن يُكرّس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بغرض تضيق الفجوة التي تزداد اتساعاً باستمرار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولم يتنام إلى علم الأمانة العامة معلومات حول زيادات في الميزانيات الوطنية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة مباشرة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة.

٩ - وقد تعهدت جميع الدول الأعضاء، بمقتضى المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، "بأقل تحويلٍ لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وهذا يعني أن شركات

(٢) انظر على سبيل المثال S/2008/258 و A/64/228.

(٣) انظر الموقع الشبكي التالي: www.un.org/disarmament/unscar.

(٤) انظر الموقعين الشبكيين التاليين: www.smallarmsstandards.org و www.un.org/disarmament/ammunition.

صناعة الأسلحة لا يمكن أن تُعتبر مشاريع غايتها الربح عند مقارنتها بالكامل مع الشركات التجارية الأخرى الهادفة إلى زيادة مبيعاتها. وبدلاً من سعي الدول إلى تكديس الأسلحة إلى حد يندر بزعزعة الاستقرار، فإنها تُشجّع على تضمين استراتيجياتها وميزانياتها العسكرية، إلى أقصى حد ممكن، الخطط والأنشطة التي تستكشف إمكانية الحفاظ على الأمن الوطني غير المنقوص من خلال تدابير بناء الثقة. وهذه الاستراتيجيات تتفق تماماً مع زيادة تركيز الأمين العام على الدبلوماسية الوقائية. وتقف الأمانة العامة على أهبة الاستعداد بما لديها من معرفة وخبرة لمساعدة الدول والمنظمات الإقليمية في هذه المساعي.

ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تضع جمهورية كولومبيا في صدر أولوياتها، بوصفها دولة ملتزمة بترع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح وتعزيز التنمية الوطنية، صياغة سياسات وطنية تهدف إلى العمل على إزالة العناصر التي قد تعيق النمو والتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي حين تسلّم كولومبيا بوجود صلة ذات اتجاهين بين التنمية والعنف المسلح، فهي ترى أن الأسلحة في حد ذاتها ليست هي السبب الرئيسي للعنف والصراع. وعلى العكس من ذلك، فإن فهمها لهاتين المسألتين هو أنّهما مظهرٌ من مظاهر السلوك الإجرامي المرتبط بمسائل مثل المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وفي هذا الصدد، يتمثل موقف بلدنا في اعتماد استراتيجية ذات شقين، هما: تعزيز السياسات الوطنية الرامية لمنع العنف وتعزيز التنمية على المستوى الوطني؛ ووضع معايير دولية لضمان معالجة تلك المسائل بطريقة تعاونية، على المستوى الدولي.

وفي ضوء ما تقدّم، تؤدّ جمهورية كولومبيا تسليط الضوء على ما يلي:

- تواصل كولومبيا القيام بدور فعال في التفاوض على الصكوك الدولية المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة، وفي اعتماد تلك الصكوك.
- وكمثال على تلك الصكوك، الاتفاقية التي تم التصديق عليها مؤخراً، وهي اتفاقية الذخائر العنقودية، التي لها، بالاقتران مع اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل

الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، تأثير كبير على نوعية حياة السكان المدنيين.

- وبلدنا ناشط أيضاً في مجال التنمية. فمنذ الشروع بصياغة هيكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تولّت كولومبيا قيادة الحملة الرامية إلى وضع الأهداف والغايات والمؤشرات اللازمة لقياس أثر السياسات الوطنية واتخاذ التدابير المناسبة لتهيئة ظروف أفضل للتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا يزال الالتزام الذي قطعتة الأمم المتحدة على نفسها في عام ١٩٤٥ بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى معيشة الناس والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مجرد أضغاث أحلام. فبينما يعاني ٧٩٥ مليون شخص من الجوع، ويعيش ٧٨١ مليون شخص بحالة من الأمية، ويموت ١٧٠٠٠ طفل كل يوم من أمراض قابلة للعلاج، فقد بلغ الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٥ مبلغاً قدره ١,٧ تريليون دولار، أي بزيادة قدرها ١ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٤.

والمبالغ الباهظة التي تُنفق حالياً على الأسلحة ينبغي أن تُستخدم، بدلا من ذلك، في تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحياة الكريمة لجميع البشر. والموارد المخصصة حالياً للتسلح يمكن أن تُستخدم في المساعدة على تحقيق الأهداف السبعة عشرة والغايات الـ ١٦٩ المدرجة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبقاء البشرية نفسه لا يزال مهدداً باستمرار بوجود ما يزيد على ١٥ ٨٥٠ من الأسلحة النووية. وتؤكد كوبا من جديد دعمها للقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. والموارد التي تستخدم الآن في بناء ترسانات نووية ينبغي أن تستخدم، عوضاً عن ذلك، من أجل منفعة البشرية والقضاء على الفقر.

والموارد التي ستوافر من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تخصيصها للتنمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٨٦.

وتكرر كوبا اقتراحها بأن يُخصَّص مقدار نصف النفقات العسكرية الحالية لصندوق دولي يُنشأ لهذا الغرض ويخضع لإدارة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هذا الصندوق في وضع يمكنه من كفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ومساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في تسليط الضوء على الترابط بين نزع السلاح والتنمية، وذلك في المقام الأول في تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود في عام ١٩٨٧.

ويتوخى برنامج العمل اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض مستوى وحجم النفقات العسكرية، وإعادة تخصيص تلك الموارد لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، ودراسة المسائل المرتبطة بتحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدني.

فقد كرسّت القوات المسلحة الثورية الكوبية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ما لديها من موارد وإمكانات عسكرية، كلما اقتضت الضرورة ذلك، بما يشمل المخيمات والوحدات العسكرية، ووسائل النقل والطائرات العسكرية، والموارد الهندسية، والخدمات الطبية، وغير ذلك من الموارد اللوجستية. ومن بين الأمثلة في هذا الصدد، نقل الأكاديمية البحرية "غرانما" إلى مكان آخر، واستعمال مبانيها كمقر لكلية طب أمريكا اللاتينية، التي تُستخدم الآن لتقديم التدريب للشباب من أكثر من ١٠٠ بلد، معظمهم من الأسر المنخفضة الدخل، لكي يصبحوا أطباء؛ وتقديم الدعم من القوات المسلحة، من خلال الأفراد ومعدات التبخير، إلى حملة القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض؛ والدعم المقدم للإنتاج الغذائي؛ والخدمات المقدمة عن طريق هيئات الإنشاءات العسكرية لصالح إنشاء المدارس، وشق قنوات المياه، وإنشاء الخزانات والطرق، وعمليات الإجلاء في أوقات الكوارث الطبيعية.

وسوف تواصل كوبا الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتل على نحو غير مشروع قاعدة بحرية قائمة على جزء من الأراضي الكوبية. ويتعين فورا إغلاق القاعدة العسكرية في غوانتانامو، وإعادة موقعها إلى المالك الشرعي، وهو الشعب الكوبي، كي يتسنى الاستفادة منه في إقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد كوبا من جديد ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي خطوات عملية وعاجلة لضمان إعادة توجيه الموارد المخصصة حاليا للأغراض العسكرية صوب الأنشطة الإنمائية.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

عقب توقيع غواتيمالا على اتفاقات السلام، قطعت على نفسها التزامات مختلفة بأن تعمل على تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لشعبها، واقترحت تعاريف جديدة بشأن مهام الأمن وعدّلت قوانين مختلفة، بما في ذلك قانون الأسلحة والذخيرة الحالي.

ويتضمن الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي مبادئ توجيهية لإصلاح القطاع الأمني ويحدّد مهام منفصلة لكل من الجيش والشرطة المدنية الوطنية. ويُنشئ الاتفاق أيضاً مفهوم الأمن الشامل الذي يهدف إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية ويطمأنئ مع تعريف الأمم المتحدة الدولي للأمن الإنساني، ويركز على القطاعات الضعيفة، ويقرّر بالعلاقة بين الأمن والتنمية. ويقع على عاتق الدولة واجب مراقبة وتنظيم الحصول على الأسلحة واستخدامها، وتوفير الأمن، والسعي لبناء ثقافة السلام.

وعلى المستوى الدولي، فإن غواتيمالا طرفٌ في العديد من الصكوك، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، والمعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، ومدونة قواعد سلوك دول أمريكا الوسطى بشأن نقل الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي مجال نزع السلاح النووي، فإن غواتيمالا تلتزم وتدعم جميع المبادرات الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية الذي يمكن التحقق منه. وهي أيضاً طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الشاملة، ومعاهدة تلاتيلولكو، وغيرها من الصكوك.

وفيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تؤكد العلاقة بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تجدر الإشارة في هذا السياق إلى خطة "كاتون K'atun" للتنمية الوطنية: كاتون، بلدنا غواتيمالا لعام ٢٠٣٢. فهذه الخطة ترسي الأساس للتنمية في غواتيمالا ولتهيئة الظروف التي تُحدّد وتضمن تحقيق التنمية الاجتماعية والأمن البشري في

المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفيما يتعلق بالأمن الشامل، تجدر الإشارة إلى أنه تم تحديد توفير الأمن للناس كشرط أساسي لتحقيق التنمية الشاملة وأنه تمت صياغة عدد من الإجراءات الاستراتيجية التي يتعين الاضطلاع بها في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

- نزع السلاح والتنمية مترابطان بشكل وثيق على الساحتين الوطنية والإقليمية والدولية، ومعالجتهما في آن معاً يمكن أن تُسهم إسهاماً إيجابياً في التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في مجالي الأمن والتنمية. هذا هو السبب الرئيسي الذي حدا بمؤسسي الأمم المتحدة الاعتراف، في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، بالعلاقة بين "تنظيم التسليح" و "بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح"، وحدا بهم كذلك إلى الاعتراف بدورهما في "إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما". وكما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن حق في المقالة التي نشرها بعنوان "العالم يزخر بالأسلحة والسلام يعاني من نقص في التمويل"، فإن هذه القضايا تكتسي الآن أهمية أكبر مما كانت عليه في الخمسينيات من القرن الماضي.
- وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تشعر بنفس المخاوف إزاء زيادة الإنفاق العسكري العالمي، التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على التنمية وأن تفضي إلى حرق الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية عن أهداف التنمية.
- وفي عالم اليوم الذي يمكن أن تستخدم فيه هذه الموارد في تلبية بعض الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، من الصعب شرح الشبح المروّع المتمثل بوجود أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي وبنافق مبالغ ضخمة حالياً على الأسلحة على الصعيد العالمي، التي فاق مقدارها في عام ٢٠١٤ مبلغ ٤,٦ بلايين دولار في اليوم، أي ما مجموعه ١ ٧٧٦ بليون دولار، وهو ما يمثل ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو ما يعادل ٢٤٥ دولاراً للشخص الواحد.

- وفي حين تشاطر إيران الأمين العام للأمم المتحدة وجهة نظره "أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلام ولا سلام بدون تنمية [وأن] نزع السلاح يمكن أن يوفر وسيلة لتحقيقهما على حد سواء"، فإنها ترى أن الأمن ونزع السلاح والتنمية، ما دام يعزز كل منهما الآخر، فمن الضروري اتباع سياسات نزع السلاح والتنمية بالتزامن مع بعضها بعضاً لفائدة تعزيز السلام والأمن الدوليين.
- وفي هذا السياق، تشدّد إيران أيضاً على أهمية التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، الواردة في تقريره الصادر في الوثيقة (A/59/119)، والتي تشدد في المقام الأول على الحد من مستوى وحجم الإنفاق العسكري، وإعادة تخصيص الموارد المفرج عنها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، وإمكانية تحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدني.
- وعلاوة على ذلك، تُسلّط إيران الضوء على أهمية تعزيز الجهود المبذولة لترع السلاح، ولا سيما الحاجة الملحة لبدء مفاوضات من أجل إبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لحظر امتلاكها، وتطويرها، وإنتاجها، وحيازتها، واختبارها، وتخزينها، ونقلها، واستخدامها أو التهديد باستخدامها، والعمل على تدميرها. ولا بد، بالمثل، من مضاعفة الجهود الرامية لتعزيز الالتزام بالصكوك الدولية الملزمة قانوناً التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، والامتثال لها، والعمل كذلك على تحقيق عالميتها.
- وتكتسي هذه الجهود أهمية قصوى في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط، بسبب الوضع الأمني المعقّد فيها بالفعل - نتيجة حيازة النظام الإسرائيلي مئات من الأسلحة النووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وامتلاكه ترسانة كبيرة ومتطورة من الأسلحة التقليدية، بالاقتران مع سياساته التوسعية في المنطقة، وسجله الحافل في تحدي القواعد الدولية، وامتناعه عن الانضمام إلى أي من الصكوك الدولية الملزمة قانوناً التي تحظر أسلحة الدمار الشامل - وهو وضع تفاقم في السنوات الأخيرة جراء وجود أعداد كبيرة من القوات الأجنبية في المنطقة، وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إليها بأعداد كبيرة أيضاً، والعدوان، والكميات الضخمة من الأسلحة التي تستوردها بعض الدول الغنية بالنفط، إلى جانب مضاعفتها لميزانياتها العسكرية.

- ولسوء الحظ، ما فتئ هذا الوضع يزعزع استقرار المجتمعات ويعيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وبدلاً من استغلال الموارد في الأنشطة الإنمائية يُحوّلها لخدمة الأغراض الحاقدة في المنطقة التي هي في أمسّ الحاجة لجهود التنمية.
- ولا تزال مستويات الإنفاق العسكري لجمهورية إيران الإسلامية من أدنى مستويات الإنفاق في المنطقة، وذلك على الرغم من كونها محاطة من كل جانب وتتأثر. يمثل هذا الوضع، حيث ساعدت الزيادة الكبيرة في مشتريات السلاح من قِبَل دولة ساحلية معينة غنية بالنفط من دول الخليج الفارسي، في رفع مستويات مبيعات الأسلحة على الصعيد العالمي بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥ - وهي أكبر زيادة سنوية في العقد الماضي - وقد وضعت تلك المشتريات ذلك البلد على رأس قائمة أكبر الدول المستوردة للسلاح في العالم.
- وإزاء هذه الخلفية، تواصل إيران تسليط الضوء على أهمية الجهود الرامية إلى خفض النفقات العسكرية وعمليات تصدير وتكديس الأسلحة التقليدية بشكل مفرط في مناطق مختلفة من العالم، وبالتالي منع أقل تحويلٍ لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، وتوجيه الموارد المفرج عنها صوب جهود التنمية وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- وإذ يساور جمهورية إيران الإسلامية القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود الدولية الرامية للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وإدراكاً منها لحقيقة أن نزع السلاح والتنمية لا يجفزان بعضهما البعض تلقائياً، وأن نزع السلاح يجب أن يقترن ببذل جهود تؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، فهي تدعو لتنفيذ الالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- وبناء على ذلك، وفي مرحلة ما بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعين على الأمم المتحدة أن تعيد ترتيب خططها الاستراتيجية بحيث تسلط الضوء على الترابط بين نزع السلاح والتنمية. واستناداً لذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لدمج أنشطة نزع السلاح والتنمية معاً والإشارة إلى نزع السلاح باعتباره مساهمة هامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[الأصل: بالعربية]

[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

يحظى موضوع نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بأهمية كبيرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ويدخل هذا الموضوع ضمن ما يسمى بسباق التسلح والإنفاق العسكري المستمر مما يؤثر سلباً على موارد العالم البشرية والمالية والطبيعية ويلقي عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات بلدان العالم. ويرتبط الإنفاق العسكري باضطراب بيئة الأمن الدولي واتساع رقعة النزاعات المسلحة وغير المسلحة وضعف الثقة، مما أدى إلى سباق التسلح.

وحسب تقديرات المختصين، فقد تسارع الإنفاق العسكري الحقيقي بصورة مذهلة منذ فترة الثمانينات مقارنة مع السنوات التي سبقت ذلك، وبلغ الإنفاق السنوي ١٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، تجاوز الإنفاق العسكري ١٠٠ بليون دولار. وتفيد المعلومات بأن الإنفاق العسكري في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ فاق إلى حد كبير الإنفاق خلال الحربين العالميتين، وارتفع الإنفاق العسكري العالمي بعد ذلك ليصل إلى ١٦٣٠ بليون دولار عام ٢٠١٠. أما الإنفاق في الشرق الأوسط، فقد وصل إلى ١١١ بليون عام ٢٠١٠. ولم يتبلور حتى الآن الإنفاق العسكري في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. أما بالنسبة للوطن العربي، فيحصل على أكثر من ٦٠ في المائة من تجارة سلاح العالم الثالث، مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية من جراء ارتفاع مشتريات السلاح، مما أثر سلباً على عملية التنمية وإنجاز المشاريع المتعلقة بها.

إن العلاقة بين التنمية والتسلح والنفقات العسكرية علاقة وثيقة حيث يؤدي تزايد النفقات العسكرية إلى قصور في توفير الموارد الضرورية للتنمية في الوقت الذي تتزايد فيه النفقات العسكرية.

ويؤدي الصراع العربي الإسرائيلي والإفراط الشديد في استخدام الأسلحة من قبل إسرائيل واستمرارها في بناء ترسانة أسلحة استراتيجية ونووية إلى قيام دول الإقليم والدول العربية بمحاولة امتلاك الأسلحة للحصول على التوازن الاستراتيجي بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، مما يوجه النفقات من مجال التنمية إلى المجال العسكري.

ويمكن أن يترتب على تمويل هذا الصراع حلال كبير في عملية التنمية في المنطقة بحيث تقوم بعض الدول بالاقتراض واستغلال مواردها الطبيعية لاستثمارها في التسليح على حساب عملية التنمية في بلدانها.

وعلى الصعيد الإنساني، أدّى هذا الصراع إلى أعداد كبيرة من الوفيات والعاهات المستدّمة والجرحى وإلى زيادة في نسبة البطالة وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة، مما أدى إلى عدم الاستقرار الإقليمي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الصناعية والتربوية والخطط التنموية.

وتتأثر المنظومة الأمنية والاستقرار في دول العالم بشكل مباشر بالإرهاب وأدواته المتمثلة بتنظيمات إرهابية، مما يؤدي إلى آثار سيئة كارثية من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وإلى تحميل الدول نفقات عالية من أجل محاربهه والتصدي له، وهو ما يعود بأثر سلبي على برامج التنمية في هذه الدول.

وفي موضوع أمن ومراقبة الحدود، تقوم الدول باستتاف جزء من مواردها المالية لمحاربة المهربين والمخربين والمتسللين من أجل حماية حدودها، مما يؤدي إلى زيادة في حجم الإنفاق العسكري لهذه الدول.

إن هاجس الدول هو المحافظة على أمنها، وهو حق طبيعي تكفله الأمم المتحدة. ويمكن خفض الإنفاق العسكري دون المساس بالمصالح الأمنية شرط أن تكون هناك ضمانات دولية لحماية أمن هذه الدول في حال انتهاجها لهذا النهج.

ولهذا، فإن الحد من الإنفاق العسكري والتسلح وتعزيز مفهوم الأمن عن طريق بناء الثقة يمكن أن تؤدي إلى استغلال الموارد المالية والبشرية والمادية في الأغراض المدنية والبرامج العلمية والاقتصادية لهذه الدول لدفع عجلة التنمية فيها.

وقد أكدت المملكة الأردنية الهاشمية في مختلف المحافل الرسمية التي تناولت موضوع الأسلحة التزامها الكامل ببرامج عمل الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة انتشار الأسلحة ونزع السلاح. وقد طوّرت تشريعاتها وقوانينها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال ما يلي:

(أ) المستوى الوطني: أكدت الحكومة الأردنية التزامها الكامل باتفاقيات نزع السلاح وتحديدها والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، وقانون حماية البيئة الأردني لعام ٢٠٠٣، وبمبدأ التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما وضع الأردن التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية وحارب التمييز، وأتاح وشجّع

تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والفرص الوظيفية، بالإضافة إلى فتح الطريق أمام المرأة للمشاركة في جميع المجالات المتاحة في المملكة. وفي مجال نزع الألغام، قام الأردن بتطهير ما مساحته ٤٥ ٠٠٠ دونم من أصل ٦٠ ٠٠٠ دونم من حقول الألغام واستغلال نسبة كبيرة من هذه الأراضي للزراعة، مما عزز مستوى التنمية في المملكة.

(ب) المستوى الإقليمي: قام الأردن بالمصادقة على الاتفاقيات العربية المتعلقة بالأسلحة والحد من انتشارها على صعيد جامعة الدول العربية. وفي ظل الظروف الراهنة وأزمة تدفق اللاجئين على المملكة، فإن الأردن يواجه تحديات كبيرة فيما يخص المشاركة في العمليات التنموية في المنطقة، ومع ذلك فإن الحكومة الأردنية تدعو إلى وقف الحروب في دول المنطقة وإلى إعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة، خصوصاً دول الحوار، وتشدد على ذلك. ولأن الأردن يتميز بموقع استراتيجي في المنطقة، فقد شجع دول الإقليم على الاستثمار في المملكة وقدم التسهيلات اللازمة لذلك، مما يدفع قدماً بمستوى التنمية في المنطقة.

(ج) المستوى العالمي: انضم الأردن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بترع الأسلحة ومنع انتشارها، حيث إن الأردن من الدول السبّاقة والداعية إلى إحلال السلام والاستقرار والتخلي عن الحروب والاستعمار في العالم، كما شارك ويشترك في عمليات حفظ السلام وإعادة الاستقرار والأمن وتشجيع دفع عجلة التنمية في العديد من بلدان العالم.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تشير وزارة الدفاع الوطني إلى ما يلي:

إن لبنان كان دائماً مع الاتفاقيات المتعلقة بترع السلاح بشكل عام، وبأسلحة الدمار الشامل بشكل خاص، لما تسببه من مخاطر تُهدّد الأمن والسلام ولما يُنفق عليها من أموال يمكن في حال تحويلها إلى مجالات التنمية المختلفة أن تساهم في تعزيزها وتطويرها.

إن لبنان يعاني من العنف المسلح، وهو بحاجة إلى المؤازرة وإلى كل مساعدة يمكن أن تخفف من هذه المعاناة، وأنه رغم الظروف الأمنية والعسكرية التي يمرُّ بها البلد وكثافة المهمات العمالية التي يقوم بها الجيش على الحدود وفي الداخل تنفيذاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجري العمل على تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل الوسائل المتوافرة.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

البرتغال دولةٌ طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة بتزع السلاح التي ترسي التزاما على الدول الأطراف يقضي بأن تقوم بتدمير ما تمتلكه من مخزونات الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وأن تنفذ أيضاً أنشطة تستهدف تطهير المناطق الملغمة التي تخضع لولايتها. والواقع أن الأسلحة المذكورة آنفا تعرقل بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمجتمعات المحلية المتضررة، حيث إنها تقوض القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي وغير ذلك من الموارد الحيوية. ويجب إبراز العواقب الإنسانية لهذه الأنواع من الأسلحة وينبغي أن تعتبر عنصراً أساسياً في جهود تحقيق الطابع العالمي لتلك الصكوك.

وشاركت البرتغال في الآونة الأخيرة، على المستوى المتعدد الأطراف، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في التفاوض بشأن الأهداف الإنمائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث ناضلت من أجل إدراج هدف محدد بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تنظر البرتغال بارتياح كبير لإدراج الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

وفي عام ٢٠١٢، واصلت البرتغال تعاونها مع موزامبيق فيما يتعلق بإزالة الألغام الأرضية والتخلص منها بسبل تتمثل تحديداً في تمكين السلطات الموزامبيقية من الاطلاع على نسخ من الخرائط ذات الصلة ووسائل رسمها.

وفي هذا السياق، أجرى وفدٌ موزامبيقي من معهد موزامبيق الوطني لإزالة الألغام زيارةً إلى دائرة محفوظات وزارة الدفاع الوطني البرتغالية، وإلى معهد بحوث المناطق المدارية، وهو مؤسسة حكومية تُعنى بالبحوث والتطوير وتمتلك مجموعة هائلة من محفوظات الخرائط هي "المحفوظات التاريخية لما وراء البحار".

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، شاركت البرتغال في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية أوتاوا الذي عُقد في مابوتو، وتشرفت بعضوية فريق أصدقاء الرئيس.

ووقّعت البرتغال إطاراً برنامجياً قُطريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشمل التعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية كإجراء من إجراءات التعاون الإنمائي فيما يتعلق بمنع الانتشار ونزع السلاح.

وفي مناسبات عديدة، أثارَت البرتغال، في إطار الاتصالات الثنائية، مسألة نزع السلاح بوصفها عنصراً ينبغي مراعاته في استراتيجيات التنمية.

واعتمدت البرتغال، في عام ٢٠٠٩، الاستراتيجية الوطنية للأمن والتنمية. وتركز هذه الاستراتيجية على الاتساق والكفاءة، وتكفل تنسيقاً أفضل لجميع البرامج البرتغالية. وتُشجع الاستراتيجية أيضاً على اعتماد نهج أوسع نطاقاً، وتعزز إيلاء الأولوية للأمن البشري بوصفه هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة التي تنتهجها البرتغال في مجال التعاون.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تدرك أوكرانيا أهمية إعادة توجيه النفقات من الأغراض العسكرية للأغراض المدنية. ونؤيد تماماً الجهود التي تبذلها الدول ومختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية لانتخاذ تدابير وبذل جهود في هذا المضمار.

وفي الوقت نفسه، وبسبب عدوان الاتحاد الروسي المستمر على أوكرانيا واحتلاله المؤقت لأراضي أوكرانيا، وعلى وجه التحديد جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، فإننا، بكل أسف، لسنا في وضع يسمح لنا بتحقيق هذه المساعي.

ونسعى لاستعادة السلام في شرق أوكرانيا، وإعادة السيطرة الكاملة على حدودنا المعترف بها دولياً والحفاظ على الأمن والثقة في مستقبلنا. وفي حين ينتهك المعتدي ويتجاهل باستمرار المبادئ والمعايير الدولية الأساسية ويشكل تهديداً لأوكرانيا، فليس لدينا أي خيار آخر سوى تعزيز قدراتها العسكرية.